العنوان:	اقتصاد الإستهلاك والدين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 - 1948)
المؤلف الرئيسي:	بزار، لوزية محمد جميل
مؤلفين آخرين:	بركات، رنا رضا(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2015
موقع:	بيرزيت
الصفحات:	1 - 203
رقم MD:	702830
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيرزيت
الكلية:	كلية الاداب
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تطبيع الاقتصاد، الإستهلاك، الإسلام و الإقتصاد، الإنتداب البريطاني، فلسطين، حرب 1948
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/702830

الفصل الخامس

مُقاربة خِتاميّة

وصف تشومسكي الغزو الصناعي-الاقتصادي الأوروبي والأمريكي للعالم بنظام "قرصنة عالمية منظمة"[483]. فبعد الحرب العالمية الأولى؛ أخذت السيطرة الاستعمارية الأوروبية وخاصة "المركز" البريطانية التي وسَّعت من حدود سلطة رأس المال باتجاه "الأطراف" بتوزيع سمير أمين. إن هذا الغزو أدخل فلسطين وغيرها من الدول في منظومة رأس المال الأوروبي واستهلاك صناعة تقانته الحديثة المادية والنقدية، وكلها نتاجات "الحداثة" الأوروبية التي احتلت تلك الهمينة مجالا أكبر في سوق فلسطين. فقد شهد السوق الفلسطيني تحولات هامة إثر تغلغل الانتداب البريطاني في فلسطين، وسعى طوال إدارته لفلسطين إلى إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الفلسطيني بما يحقق "سلاما اقتصاديا" يضمن قيام مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

وإذا كانت هناك محاولة لإدراك دوافع هذا "السلام الاقتصادي" مع المشروع الكولونيالي الرأسمالي-الاستيطاني الصهيوني على فلسطين، فيجب البحث في عُمق جذور رسملة ولَبرلَة الاقتصاد الفلسطيني المستعمَر في ظل وجود الاستعمار الصهيوني الاستيطاني، وهو ما يساعد في فهم غياب العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. من أجل هذا الفهم، لا بدَّ من موضعة الحديث في سياقه التاريخي، للاستدلال على تلك المسوِّغات من الجذور التي حفزَّت على قيام هذا المشروع الكولونيالي الرأسمالي الأبيض. وبصياغة أخرى؛ لا يمكن فهم الحاضر التنموي-النيوليبرالي الاستعماري في فلسطين دون العودة إلى القاعدة الأساسية لوجود الليبرالية الكولونيالية الرأسمالية فيها، والتنقيب عن ماضيها الاستعماري وسياساتها الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني.

وتعقيباً على ما تحرَّته الفصول السابقة، تمتد هذه الجذور إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ودخول بريطانيا فلسطين بعد هزيمة الجيش العثماني فيها، وبلورة الانتداب لخطاب اقتصادي في فلسطين ينظم عمل الرأسمالية بطريقة متكاملة، وهو خطاب الاستهلاكية والدَّيْن. وهذا البعد التاريخي غير مرتبط بدخول اللنبي القدس

483. نعوم تشومسكي. النظام العالمي الجديد والقديم. ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد. (القاهرة: دار نهضة مصر، 2007): ص 11.

بالقدر الذي يرتبط فيه بالبنية الاستعمارية لدولة الانتداب، فالحاضر الاستعماري الفلسطيني يمكن فهمه من خلال فهم بنية الانتداب البريطاني على فلسطين على امتداد ثلاثة عقود متوالية، والذي عمل على دمجه بالسوق الرأسمالي "العالمي" بعد أدلجته بأيديولوجيا نظام الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الآلي.

وبعد تفكيك المصادر الأساسية لهذه الدراسة والتي تمّت ودعمّت فصولها الفائتة، تُوجِّز نتائجها في أن لحظة عبور الرأسمالية "الصناعية" الكولونيالية فلسطين كبُنية، هي اللحظة الحاسمة لبداية التحولات في بُنية المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته ومدركاته. كما أن أوسلو وما نتج عنها من تغيرات في المجتمع الفلسطيني، ما هي إلا أحد النتائج المباشرة عن الرأسمالية الكولونيالية الليبرالية والربط الاقتصادي الذي شهده المجتمع الفلسطيني قبل إعلان قيام دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ذلك الكيان الذي ترعرع في ظل وجود كيان استعماري رأسمالي بريطاني أنشأه وساعده على تحقيق أهداف "النهضة" الكولونيالية في المنطقة ككل. وما نتج عن وجود الاستعمار البريطاني في فلسطين كذلك أنه "فتح" السوق الفلسطيني على السوق المركزي الأوروبي- الأمريكي المعولم وأدلجته، بعد ربطه بسياسات الاقتصاد الليبرالية التي تمخضت عن ميكانزم الإنتاج الصناعي الأوروبي الرأسمالي، والعمل على دفعه إلى استهلاك ذاك الإنتاج الممكْنَن، وخلق الحاجة إلى استهلاك صناعات المركز من خلال تزييف الوعي بنمط استهلاك المنتجات الصناعية بعد خلق الحاجة إليها.

يُضاف لما سبق ولاستكمال إجراءات الهيمنة على السوق الفلسطيني قام الانتداب بإملاء سياساته على السلع النقدية، والتلاعب بسوق المال الفلسطيني عبر آليات إقراض رأسمالية من خلال توظيف البنوك وشركات التأمين والتي هي كذلك نتاج "الحداثة" الأوروبية. وزيادة على هذا كله عمل الاستعمار البريطاني على توفير مشاريع الحكومة الانتدابية لتنمية الإنتاج الزراعي وعملت على ربط العلاقات بين الفلسطينيين والصهاينة. الأمر الذي يضع المجتمع الفلسطيني تحت طائلة الديون، والتعاون مع الاستعمار البريطاني-الصهيوني. ويمكن القول بأنه تواطؤ معه كون العلاقات بين الفلسطينيين من جهة والصهاينة والبريطانيين من جهة أخرى صارت طبيعية ما داموا قد اشتركوا في المجالس والجمعيات، وهو ما ظهر على الملأ بعد كسر ثورة 36-39. وقد

حقبت هذه الدراسة فصولها الثلاثة على عقود الانتداب البريطاني على فلسطين. وانطلقت من عقد العشرينيات في فصلها الثاني، وهو عقد بدايات تولي الانتداب إدارة فلسطين وبداية الهيمنة الفعلية على السلوك والنمط الثقافي والمعيشي للفلسطينيين-السكان الأصليين. وفي الفصل الثالث ومع امتداد عملية التنميط هذه حتى منتصف العقد اللاحق، شكل عقد الثلاثينيات حقبة جديدة تطورت فيها عملية إغراء وإغراق الفلسطينيين بالديون، والتي تراجعت مع قيام ثورة 1936-1939. أما الحقبة الثالثة وهي العقد الأخير من وجود الانتداب في فلسطين، فقد تم التركيز عليها في الفصل الرابع، ليكشف عن سياسات التوريط والتطبيع "التنموية"، وهي السياسات التي جاءت حلا وبديلا عن الثورة بعد كسرها.

وبالعودة إلى عشرينيات القرن الماضي، تحقق الربط الاقتصادي عندما راحت تتدفق السلع الصناعية والنقدية البريطانية -وحتى الأوروبية والأمريكية بالمعنى الأشمل- إلى فلسطين أثناء الهيمنة الانتدابية على فلسطين، والتي كانت سبباً مباشراً في إعادة تشكيل السلوك والوعي الفلسطيني، بما يتّسِق مع تراكم رأس المال، والإنتاج الرأسمالي، وعلاقات الهيمنة الذكورية-البيضاء التي ترتقي بالأرباح وتنامي رصيدها في السوق "العالمي". وقد ألقت الهيمنة الاستعمارية بثقلها ثقافيا واجتماعيا على المجتمع الفلسطيني المستعمَر عندما تمت الإحالة على العرقية والسياق "الحضاري المعولم" والجنسي. وخلال عملية توزيع الإنتاج، جرت صياغة الإرساليات الإعلانية للمنتجات الرأسمالية بالاعتماد على نَمذجَة المعيش والثقافة "الحضارية" الأوروبية-الأمريكية عبر صناعة الفرجة والاستعراض وتشييء وتسليع المجتمع وفقا لتحليل جي ديبور.

والشركات عابرة القوميات مثّلت أحد أدوات العبور الرأسمالي الاستعماري إلى مجتمع فلسطين الزراعي، فاعتمدت على مبدأ الترويج لسلعها بالإعلانات كأداة تواصل فعّالة لتزييف وعي الجمهور وصناعة منطق الاستهلاك، الذي شمل المنتجات النقدية والمالية الأوروبية. ومثلما صنّعت هذه الشركات السلع، عمِلت كذلك على اختلاق الحاجة إلى هذه السلع بتسويقها خارج حدود الدول الأوروبية المنتِجة لها. ووصل الأمر بها إلى التلاعب بالشهوات وتوظيف الغرائز في الترويج للإنتاج الصناعي الأوروبي-الأمريكي، ووضع الانتداب البنية

التحتية التي تُسهل حركة السلع والمنتجات الصناعية في فلسطين، كالشوارع والموانئ وسكك الحديد فيها. كما وشهدت فلسطين الانتدابية تنافسا كبيرا بعد "فتح" سوقها بين المنتجات الأوروبية والأمريكية المصنعة، وتجلى ذلك بصورة واضحة جدا في قطاع إنتاج السيارات الذي غزا كل دول العالم.

ومثلما حاولت دول الاستعمار الرأسمالية إيجاد مستهلك لسلعها الإنتاجية، سعت في نفس الوقت إلى إيجاد "عبيد" لمنتجات "السيد" الثقافية. إن سياسات الإنتاج والتوزيع التجاري للإنتاج الرأسمالي المعولم برزت بصورة أكثر وضوحا عندما اعتمدت الدول الرأسمالية على الوسائطية في تمثيل "حضارة" مجتمعاتها الليبرالية والمنتِجة. وعملت تلك المجتمعات "الحضارية" الأوروبية على تسخير تلك الوسائط الجماهيرية في بث ونشر الصورة "البيضاء" في المجتمع الفلسطيني، والصحافة أحد أدوات السلطة الاستعمارية المستخدمة في توزيع وتسويق منتجاتها الثقافية والمادية. وبطريقة منظمة ووفقا لإستراتيجية التواصل الإشهاري اشتغلت الشركات عابرة القوميات على الترويج للتصنيفات العرقية العنصرية التي حملتها الدول الاستعمارية إلى المستعمرات، وكانت صورة الأبيض الأوروبي داخل وخارج وبجانب السلع الاستهلاكية ومنتجات الدول الرأسمالية في الصحف الفلسطينية. فصورة الهيمنة الأوروبية-الأمريكية لازمت جميع الإعلانات لترويج ثقافة أكثر مما هو ترويج لصناعة. ففي الوقت عينه كانت صناعة فرجة الحياة البرجوازية وأيقنتها بنمط معيشة المجتمعات الصناعية، احتفالا بالانتصار في مجتمع زراعي مُهيمَن عليه. وهي الفرجة التي تدفع المتلقي إلى التخييل في لاوعيه، لتحقق له النشوة لتخيّله أنّه يعيش أسلوب حياة راقٍ، وبأنه سينعم بالمكانة الاجتماعية بعد الامتلاك.

ويتبع هذا "النسق القيمي" تقويماً ثقافياً[484] للمجتمع المستعمَر، لأن التنميط الثقافي-الاجتماعي يحدث جرّاء إيهام المستعمَرين ليس فقط بضرورة اقتناء وشراء المنتَج الصناعي، وإنما أيضا المنتَج الثقافي بتصوير كيفية استعماله، وضرورة استحضار نموذج الاستهلاك "الحضاري". فما تقوم به المجتمعات الرأسمالية هو فرض نموذج لاستهلاك سلعها النقدية والمادية، وبالتالي تعزيز نموذج الملكية الفردية. فلم تكن التنمية الاستعمارية مختزلة في

484. كاتولا، مرجع سابق: ص 15.

مشاريع التنمية الاقتصادية ومطعّمة بالسياسة فقط، بل تتضمن أيضاً مشروع هيمنة ثقافية يفرض نسقه القيمي على المستهلك كي يتماهى معه، ويعمل على تخييل المجتمعات بحاجتها إلى الاستهلاكية كآلية "للتطور والتقدم" واللحاق بالرَكْب "الحضاري- الحداثي"، وهي ذاتها الاستهلاكية الزائفة القائمة إيهام المجتمعات المستعمَرة تقنيا وإعلاميا بضرورة استتباع اقتصاد المركز الأكثر "تذوقا-تميزا".

وفي ثلاثينيات القرن الماضي، واصل الانتداب توظيف آليات التكييف والإخضاع في شتى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية حفاظا على القوة الصناعية الرأسمالية ومصالح القوى المهيمِنة. ومع تنامي نزعة الهيمنة ذات الأبعاد العالمية؛ جنحت بريطانيا إلى مأسسة السوق الرأسمالي في فلسطين باللجوء إلى نهجها الليبرالي المعولم. ولاستمرارية الوجود الاستعماري الأوروبي في المشرق، تمَّ ابتناء اقتصاد ليبرالي إلى جانب الاقتصاد الزراعي في فلسطين المستعمرة بريطانيا. فقد أعادت بلورة إقطاعيته في نظام رأسمالي جديد لتكون طبقاته أعلى هرميّة، واقتصاده أكثر تبعيّة، ومجتمعه أكثر استهلاكيّة.

وأسس الانتداب قاعدة نقد وإقراض واسعة في السوق الفلسطيني، ومنح البنوك وشركات التأمين التي ترتبط بدول الاستعمار مباشرة التشريعات القانونية التي تحقق لها الهيمنة على السوق الفلسطيني واحتكاره إنتاجيا وترويجيا واستهلاكيا. وفي ذات السياق فقد نما نظام الملكية الفردية بصورة أكبر في ظل وجود بنوك الإقراض والتسليف، فالتنميط الثقافي لم يكن مقتصرا على الدفع نحو تبنّي السلع الصناعية بل والنقدية. وما دعّم الوجود الكولونيالي الرأسمالي في الأسواق العالمية لهيمنة متكاملة هي آلية استثمار رؤوس الأموال في المستعمرات، حيث شكلت القروض أداة هيمنة وتوريط وعبودية، أعادت بناء الطبقية في قالب رأسمالي داخل المجتمع الفلسطيني، وإن شكلت برجوزاية تخييلية، لكنها أسهمت في تحويله من الأرستقراطية إلى التخييل البرجوازي، وما كان ليحقق هذا التخييل بدون خلق الاعتقاد لدى المغلوبين بكمال الغالب، مثلما شخَّصه ابن خلدون في مقدمته، وبذلك أدت غلبة الرأسمالية الاستعمارية على المجتمع الفلسطيني إلى قلب بُنية المجتمع

الفلسطيني اقتصاديا وثقافيا وسياسيا واجتماعيا. وسعى هذا التنميط الثقافي-الاجتماعي والربط السياسي-الاقتصادي إلى تعزيز مبدأ "السيادة البيضاء" على "العبيد".

في الوجه الظاهر لعمل شركات النقد العابرة للحدود في فلسطين، ظهرت عملية احتكار الاستعمار للقطاع النقدي بتوفير قروض يتم سدادها في آجال محددة ومعلومة، أما في جوفه فقد أخذ يعمل على إعادة هيكلة بنية المجتمع الفلسطيني من خلال منهجية الإقراض لجعل التبعية أكثر حيوية للهيمنة الاستعمارية والتطبيع والسلام مع قوى الاستعمار. يُضاف إلى ذلك مسألة أدلجة استدراج الناس نحو تبَنّي نظام الإقراض البنكي الذي خفّض من السوق المصرفي التقليدي القائم على عمل المرابين، بجانب أنه أدخل منتجاته الصناعية إلى السوق الفلسطيني، ووزّعها بما يتوافق مع ميكانيزم الإنتاج الصناعي الأوروبي-الأمريكي وعملية تراكم رأس المال. فلم تكن تلك العولمة سوى نمط واحد من أنماط الهيمنة الاستعمارية التي لامست المجتمع الفلسطيني.

وبدوره تسبّب الانتداب البريطاني في إحداث تحول عميق في تاريخ الاقتصاد السياسي الفلسطيني على مدى ثلاثة عقود متتالية من تواجده في فلسطين، ولا يزال المجتمع الفلسطيني يتخبط في آثاره حتى الآن. فمنذ بدء الحملة الرأسمالية الانتدابية المباشرة على فلسطين وحتى إعلان خروج بريطانيا (1917- 1948)، قام الانتداب بالتلاعب في المجتمع الفلسطيني المستعمَر وحفّزه على التطبيع والسلام مع الاستعمار بتشجيعه على الاستهلاك والاستدانة عقدا بعد الآخر، وعمل على تغيير معالم المجتمع الفلسطيني ووعيه على السواء في أعقاب تلك المرحلة التاريخية الحاسمة التي شهدتها فلسطين على مدى ثلاثة عقود متوالية من تاريخها.

وفي أربعينيات القرن العشرين، وتعاقبا لعقدين متتاليين من الحكم البريطاني الكولونيالي لفلسطين، حصل تبديل آلية كسر الثورة العسكرية، واستبدالها بآلية جديدة أكثر نعومة: إنها أداة "التنمية". إن اهتمام الحكومة بالفلاحين وتوفير قروض حكومية لهم هي سياسة بريطانية جديدة أقرتها بعد ثورة 36-39، وانصّب اهتمامها بصورة أكبر على فلاحي الساحل الفلسطيني، بالإضافة إلى أنه أكبر قطاع إنتاج محاصيلي في فلسطين في ذلك العقد.

ومن أهم المزالق التي أوقع الإنجليز الفلسطينيين فيها مسألة تبَنّي سياسات التنمية الاقتصادية إذ اقتصاد هذه التنمية "اقتصاد مطعّم بالسياسة" بتعبير غرامشي، لأن عملية إشباع السوق الفلسطيني المنتدب برأس المال والإنتاج الاستهلاكي ما هي إلا منهجية سياسية للهيمنة على المجتمع الفلسطيني، وفي سبيل الحفاظ على الاستقرار السياسي الذي يحمي مصالح مشروع الاستعمار الاستيطاني فيه. وانكشفت هذه السياسات بشكل مباشر في العقد الأخير من الإدارة الانتدابية، عندما قررت الحكومة منح القروض بصورة مساعدات للفلاحين لزيادة الإنتاج. ويعتبر هذا التدخل السياسي المباشر في مشاريع الاستثمار الرأسمالية لدعم مجتمع الفلاحين بالقروض الحكومية سلوكا اقتصاديا استعماريا جديدا لم تقدمه بريطانيا قبل ثورة 1936- 1939. وإن إعلان الحكومة الانتدابية عن اكتراثها بالإنتاج الزراعي بعد الثورة هو مأزق جديد لتوريط الفلسطينيين فيه. وقد وجدت بريطانيا في مشروع التنمية المقنّعة استثمارا جيدا لتحييد المستعمَرين عن العمل السياسي/الثوري. وأخذت هذه السياسات تلتف حول الفلاحين بالتحديد لأن ثورة 36 هي ثورة فلاحين كما سماها كنفاني، والذين يشكلون غالبية المجتمع الفلسطيني.

وفي الأربعينيات، تبلورت التغيرات في الهيكلية الاقتصادية-السياسية للمجتمع الفلسطيني بصورة أكثر وضوحا من فترة الثلاثينيات. ليس فقط على صعيد إنشاء بنية تحتية، بل على صعيد توجيه نمط الإنتاج في فلسطين بناء على القاعدة الرأسمالية "العالمية"، فالقروض الإنتاجية لم تكن مساعدات، ويتم تغطيتها من قبل الحكومة، بل كانت قروضا تُسدد من المحاصيل نفسها ويتم بيعها تحت رقابة الإدارة المدنية البريطانية. وتشكلت هذه الرقابة في سياق استعماري كُلِّي، عندما تشكل مجلس مراقبة الحمضيات وكذلك مجلس تصريف الحمضيات. إن "للرأسماليين أبناء البلد"[485] بمفهوم خليل نخلة، أي أصحاب الأملاك الكبيرة وتحديدا في قطاع الحمضيات عضوية في هذه المجالس ذات السيادة الاستعمارية باعتبارهم ممثلين عن أصحاب البيارات الصغيرة أو المزارعين الصغار. ليس فقط أصحاب البيارات، وإنما وكلاء البيع والتجارة الكبار مثل بوتاجي

485. نخلة. فلسطين وطن للبيع، مرجع سابق: ص 102.

وطنوس وغيرهم من الذين سوَّقوا منتجات الاستعمار. بيد أن شراكة التمثيل في المجالس بين القوى الاستعمارية وأعضاء هذه المجالس من الفلسطينيين والصهاينة لا تعبر سوى عن تكريس المشروع الاستعماري والتطبيع معه في ظل نشوء مصالح تتطور شيئا فشيئا مع تطور تدفق رأس المال، حيث "تذهب ثروة المجتمع بأسرها إلى حوزة الرأسمالي"[486] كما وضح ماركس.

والمسألة الأكثر خطورة هي دمج الفلسطينيين في اقتصاد الاستعمار، وكيفية تعامل الإدارة مع الفلاحين بعد الثورة. فقد أوجد الاستعمار إلى جانب الرأسماليين المحليين نوعا من "السلام الاقتصادي" بين الفلسطينيين والصهاينة؛ وانبثق ذلك عن فكرة سماها فانون فكرة "اللاعنف"[487] في مواجهة الاستعمار. ويدخل هذا "السلام الاقتصادي" في إطار "شراكة طبيعية" بين الفلسطينيين والصهاينة، بعد أن أحكمت الحكومة سيطرتها على السوق الفلسطيني واتخذت التدابير اللازمة لضمان احتكار اليهود لقطاعات الاستثمار. وهي القطاعات التي اختلقتها الكولونيالية الليبرالية ليصبح هناك تقبُّل وتعاون بين المستعمِر والمستعمَر، كمؤتمر الحمضيات السنوي الذي جمع بينهم و تُشير هذه الشراكة إلى سِلمية العلاقات في ظل الصراع العرقي القائم.

إن الصراع القائم مع حكومة الانتداب أصبحت تحكمه العلاقات الاقتصادية السياسية، وأُختزلت المطالب في زيادة قيمة القرض لا القضاء عليه. وبرز دور كبير للمجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر في تحييد الصراع السياسي، وانحساره في التنافس على الاستثمارات الاقتصادية.

في الختام؛ وبعد الحفر في تاريخ الاقتصاد السياسي لفلسطين الانتدابية، تبيَّن أن الاستعمار عمل على تدجين الحركة الوطنية الفلسطينية – مثلما يعبر عنها كنفاني- والمجتمع الفلسطيني من أجل التطبيع مع القوى المهيمِنة وتحقيق سلام اقتصادي-سياسي. والحقبة التاريخية الانتدابية تعتبر المنبت الأول والأساسي في إزاحة

486. ماركس. رأس المال، الجزء الثاني: ص 213.
487. فانون. معذبو الأرض، مرجع سابق: ص 59.

المطالب الفلسطينية عن هدفها التحرري باتجاه مطالب لا يتجاوز مستواها علاقات التبعية للاستعمار وتحقيق المصالح الرأسمالية.

وتعقيبا على الأدبيات المراجعة في هذا العمل البحثي اتضح بُعد مدى وتاريخ التنمية الاستعمارية في فلسطين، فلم تكن أوسلو البعد التاريخي لمشاريع التنمية الاستعمارية أو القرار السياسي الذي فتح الباب أمام الاستثمارات الرأسمالية الاستعمارية على أرض فلسطين. فقد نمت وتجذرت في عهد الانتداب، وعلى مدى سنوات الإدارة البريطانية لفلسطين تمت هيكلة السوق الفلسطيني بما ينسجم مع مخطط بناء المشروع الصهيوني. أما محاولات دمج السوق الفلسطيني قبل دخول اللنبي، فلم تخرج عن كونها محاولات استعمارية غير مباشرة للتوغل في فلسطين، والهيمنة عليها باعتبارها ممرا متنازعا عليه بين قوى الاستعمار الأوروبي للوصول إلى المشرقظن وإيجاده الموطئ الملائم لإقامة المشروع الصهيوني وتلبية الغايات الاستعمارية منه.

إن مساعي الانتداب مذ لحظات دخوله الأولى وحتى خروجه هدفت إلى زعزعة بنى المجتمع الفلسطيني وإزاحته لتأسيس كيان متحرر من أجل تأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وتعزيز أرضية وجوده وبقائه في فلسطين. والاستراتيجية التي تبناها اعتمدت على دمج هذا المجتمع الزراعي في المنظومة الرأسمالية "العالمية". وقد مثّل الانتداب عاملا رئيسيا ومباشرا في تحويل الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية عن مسارها منذ دخول اللنبي القدس عام 1917. وهي غير قائمة فقط على دخول بريطانيا فلسطين حينذاك، لأنها استمرت طوال فترة وجود الانتداب لثلاثة عقود متعاقبة في فلسطين، وحتى بعد قيام مشروع دولة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

وتستطرد هنا الفكرة ذاتها بأن سياسات الانتداب دفعت بالمجتمع الفلسطيني سواء بخطابها الخفي أو العلني للتماهي مع "نموذج الاستعراض"[488] - بمفهوم جي ديبور- وتزييف وعيه. وزجّت هذا في لاوعيه من خلال مجموعة إغراءات ومثيرات عززت من الاستهلاكية الزائفة لنموذج الحياة الليبرالي الأوروبي، وطرحت نموذجي

488. للمزيد انظر إلى: جي ديبور. مجتمع الفرجة: الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض. ترجمة أحمد حسان. (القاهرة: دار شرقيات، 1994).

الاستهلاك والدَيْن-التنمية الرأسمالية هذين في فلسطين في عهد الانتداب، وهذا يؤكد على المدى الطويل لِلَبرلة اقتصاد المجتمع الفلسطيني المستعمَر، ويؤكد على أن الانتداب كان نقطة التقاء وحلقة وصل بين الليبرالية والليبرالية الجديدة في فلسطين، وتمظهرت فيها في العقد الأخير من وجود الانتداب. فوجود وزرع الثقافة الليبرالية- الاستهلاكية ومن ثم ترابط هذه الأخيرة بالنيوليبرالية في الأربعينيات من القرن الماضي تُشير إلى تنمية بديلة عن التحرر، وليس تنمية تحرر قائمة بذاتها ولذاتها، وتعمّدَ الاستعمار توظيفها من أجل الإحلال بالمجتمع الفلسطيني سياسياً وثقافياً عبر مشاريع ربط اقتصادية كالتي أُقيمت في وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوسعت بشكل مطّرد بعد انتفاضة الأقصى كالمؤسسات والشركات والاستثمارات التي كشف عنها خليل نخلة في دراساته عن التنمية الاستعمارية. وكلها جاءت لتُقيم شراكة اقتصادية فلسطينية-صهيونية، وتُحقق التطبيع والسلام الاقتصادي بينهما في إطار الحيز الاستعماري. إن تلك المشاريع التنموية التي قوّضت انتفاضة الأقصى هي نفسها المشاريع التنموية التي قوّضت ثورة 36-39 في الحقبة الانتدابية، واستثمرت الرأسمالية المحلية (الأرستقراطية والبرجوزاية الناشئة-التخيلية) التي شكّل المجتمع المدني الفلسطيني الرازح تحت الانتداب البريطاني رأسمالها في ظروف مماثلة للظروف التي يحياها الشعب الفلسطيني الآن، في ظل وجود مجتمع مدني أوسلوي خاضع ومتواطئ مع الاستعمار الصهيوني، ويعتاش كذلك على السلع النقدية والاستهلاكية التي ينتجها الاستعمار. فالسياق الاستعماري واحد، لكن تاريخه أبعد مما هو مُتصوَّر، وها هي فلسطين لا تزال ترزح تحت الهيمنة الاستعمارية الصهيونية المباشرة، ولا تزال المركزية الرأسمالية الليبرالية الكولونيالية البيضاء هي الممول لتنمية أوسلو في مجتمع فلسطين المستعمَر ولا تزال تسعى إلى تثبيته وإبقائه مجتمعا مُستهلِكا، مُستقرِضا... مُتواطِئا.